المكتبة المدرسية فى إطار النظام الوطنى للمعلومات بين الواقع وطموحات المستقبل

الدكتور حشمت قاسم
أستاذ علم المعلومات ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة
معار حاليًا إلى قسم المكتبات والمعلومات
كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ـ الرياض
E-Mail:hishmatkasem@maktoob.com

تمهيد:

قلما يتطرق الحديث عن المعلومات فى مجتمعنا العربى المعاصر، إلى المكتبات بوجه عام والمكتبات المدرسية بوجه خاص. ويبدو الأمر وكأننا قد أخرجنا هذه الأخيرة من دائرة المعلومات، ونسينا أن أى جهد بدونها فى قطاع المعلومات إنما هو أقرب إلى البناء على غير أساس. ونحاول فى الصفحات التالية إلقاء الضوء على موقع المكتبات المدرسية فى إطار النظام الوطنى للمعلومات، والمهام التى تنهض بها هذه المكتبات فى خدمة قضية المعلومات، وما آل إليه حال المكتبات المدرسية فى الوطن العربى بوجه عام، ونختتم بالدعوة إلى مزيد من الاهتمام بهذه الفئة من المكتبات، فى سياق الجهود الرامية لتطوير نظام التعليم قبل الجامعى، لأننا نؤمن بأنه لايمكن لهذا النظام أن تقوم له قائمة فى غياب الدور الفاعل للمكتبة المدرسية.

النظام الوطني للمعلومات:

المعلومات مورد، وتنظيم تدفق المورد هو أهم ضمانات استثماره. ونظام المعلومات، بوجه عام، هو مجموع الموارد البشرية والمادية والتقنية، والتدابير التنظيمية والإجرائية، التى تكفل تدفق المعلومات فى أى وسط، على نحو يضمن وصول المعلومات إلى من يحتاج إليها فى الوقت المناسب بالشكل المناسب والقدر المناسب. وبدون هذا التدفق المنظم يمكن للمعلومات، فى ظل التطورات العلمية والتقنية الجارية فى مجتمعنا المعاصر، أن تصبح طوفانًا كاسحًا، لا مورداً قابلاً للاستثمار.

وعادة ما يعتمد هذا التنظيم على أنسب التقنيات المتاحة قدر الإمكان. وهناك مستويات متفاوتة لنظم المعلومات، بدءًا بالنظام الفردى، حيث كل يحمل منا نظامه على كتفيه، وانتهاءً بالنظام العالمى، مروراً بالنظم الجماعية أو الفئوية، والنظم التخصصية، والنظم الوطنية، ثم الإقليمية. وترتبط كل هذه المستويات ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا بالطبع.

والنظام الوطنى إذن، هو مجموعة الموارد والتدابير التى تكفل التدفق الفعال للمعلومات على الصعيد الوطنى. ويشمل هذا النظام الاجتماعى المتكامل مقومات إنتاج المعلومات، من الموارد البشرية على اختلاف فئاتها، والتجهيزات التقنية، ومصادر المعلومات، وغير ذلك مما يتوافر للجامعات ومراكز البحوث، وبيوت الخبرة والمؤسسات الاستشارية. كما يشمل هذا النظام القنوات الرسمية وغير الرسمية للاتصال العلمى ونشر المعلومات اعتماداً على التقنيات المناسبة لطبيعة المحتوى وظروف المتلقى، وكذلك المرافق الوراقية (الببليوجرافية) التى تتكفل بالتعريف بالإنتاج

الفكرى الوطنى عن طريق مراصد البيانات المعتمدة على التقنيات المناسبة أيضاً. ثم يأتى بعد ذلك دور مؤسسات التوزيع والتوريد التى تشكل همزة وصل بين الناشر والمشترى سواء كان فرداً أو مؤسسة. وأخيراً تأتى المكتبات ومرافق المعلومات، التى تشكل همزة وصل بين حلقات إنتاج المعلومات وتوزيعها من جهة والمستفيدين من المعلومات من جهة أخرى. وتقوم هذه المرافق بدور المحول فى مسار تدفق المعلومات، حيث تقوم بثلاث وظائف أساس، هى تجميع أوعية المعلومات، وتجهيز هذه الأوعية، وتيسير سبل الإفادة منها. وعادة ما تراعى فى هذه الوظائف الثلاث احتياجات المستفيدين واهتماماتهم، وتعتمد فى ذلك على التقنيات المناسبة. وتسمى هذه المرافق أيضاً بمؤسسات الذاكرة الخارجية أو الذاكرة المجتمعية، في مقابل الذاكرة الداخلية أو الذاكرة الفردية. ومن نافلة القول أن نظام التعليم يشكل نظاماً فرعياً فى إطار هذا النظام الشامل. وتتكامل حلقات هذا النظام ليشكل دائرة مكتملة نتيجة لما بين مكوناته من علاقات متبادلة، كما أن المستفيدين من المعلومات غالباً ما يكونون منتجين للمعلومات؛ فإنتاج المزيد من المعلومات يتوقف على استيعاب الرصيد المعرفى المتراكم واستثماره. ويمكن لأى قصور فى هذا الاستيعاب والاستثمار أن يعوق مسيرة المعرفة البشرية، نتيجة تكرار الجهود بلا مبرر، ومن ثم الدوران فى حلقة مفرغة.

وكما هو واضح، فإن هذا النظام لا هو بالفيزيائى، ولا بالبيولوجى (الحيوى) وإنما هو نظام اجتماعى فى سداه ولحمته؛ فالبشر ينتجون المعلومات، ويسجلون المعلومات، وينشرون المعلومات، ويجمعون المعلومات، وينظمون المعلومات، ويختزنون المعلومات، ويسترجعون المعلومات، ويفيدون من المعلومات، معتمدين فى كل ذلك على ما يناسبهم من تقنيات. وتقنيات المعلومات فى تغير مستمر، الأمر الذى يغير من الصورة أو الطريقة التى يتم بها إنجاز بعض المهام، ولكنه لا يمس جوهر هذه المهام. فالتقنيات ترتبط بالمظهر دون الجوهر، وليس من الضرورى أن تكون أحدث التقنيات هى أنسب التقنيات.

موقع المكتبة المدرسية:

ترتبط المكتبة المدرسية، كما يدل اسمها، بالمدرسة فى الأساس، حيث تعمل على خدمة مجتمع المدرسة الذى عادة ما يتكون من التلاميذ والمدرسين والإدارة. كذلك يمكن للمكتبة المدرسية أن تصل بخدماتها ومواردها إلى مجتمعها المحلى الذى يتجاوز حدود المدرسة، كما هو الحال فى المجتمعات المتقدمة، وحيث تكون المدرسة بأسرها مركزاً لخدمة أهداف التنمية فى مجتمعها. ولهذه الفئة من المكتبات التى ترتبط بمؤسسات التعليم قبل الجامعى، على اختلاف مراحله ومستوياته، جذورها فى الحضارة العربية الإسلامية، حيث كانت المكتبة تشكل أحد المكونات الرئيسة فى المؤسسة التعليمية، وإذا نظرنا إلى المؤسسات التى تعمل على تجميع أوعية المعلومات، وتنظيم هذه الأوعية، وتيسير سبل الإفادة منها، أى مؤسسات الذاكرة الخارجية، التى تشكل، كما أشرنا، أحد النظم الفرعية فى إطار النظام الوطنى للمعلومات، إذا نظرنا إلى هذه المؤسسات فى أى مجتمع حريص على استثمار ثروة المعلومات، نجدها تكون فيما بينها شكلا أقرب ما يكون إلى الهرم. وتشكل المكتبات المدرسية قاعدة هذا الهرم، أى القاعدة التى لايستقيم بدونها بناء. ويلى المكتبات المدرسية فى تدرج هذا الهرم، المكتبات العامة، فالمكتبات الجامعية، ثم المكتبات المتخصصة وما فى مستواها من مراكز التوثيق ومراكز المعلومات. وتتربع على

قمة الهرم المكتبات الوطنية. وهناك بالطبع تكامل وظيفى بين كل هذه الأنواع من المكتبات. وهناك إلى جانب هذا الخط الرئيس فى تنظيم هذه المؤسسات، خطوط فرعية أو جانبية، تهتم بنوعيات معينة من أوعية المعلومات كالأرشيفات على اختلاف مستوياتها، والمتاحف، والمراكز التى تهتم بالدوريات، وتلك التى تهتم بتقارير البحوث، أو وثائق المواصفات القياسية، أو وثائق براءات الاختراع ... إلى آخر ذلك من أوعية المعلومات ذات الطابع الخاص. وفى هذه الخطوط الفرعية والجانبية تدخل مراكز الخدمات الخاصة، كمراكز بث المعلومات، ومراكز الإمداد بالوثائق، كما تدخل فيها أيضاً المرافق الوراقية، والمؤسسات المنتجة لمراصد البيانات، فى القطاعين العام والخاص.

وتشكل المكتبات المدرسية قاعدة هرم مؤسسات الذاكرة الخارجية لسببين؛ أولهما أنها هى الأوسع انتشاراً والأكثر عدداً، لأنه حيثما تكون المدرسة ينبغى أن توجد المكتبة المدرسية. أما السبب الثانى، وربما كان هو الأهم، أن ما تحدثه هذه المكتبات من أثر فيمن يتعامل معها يظل معه فى جميع مراحل حياته، فهى فى خدمة الأجيال الناشئة، فى مراحلها المبكرة للتشكل، وهى فى متناول جميع الناشئة فى ظل نظام التعليم الإلزامى.

وظائف المكتبة المدرسية:

للمكتبة المدرسية خمس وظائف أساس، هى الوظيفة التعليمية، والوظيفة التربوية، والوظيفة التثقيفية، والوظيفة الترويحية، والوظيفة الإعلامية. أما بالنسبة للوظيفة التعليمية، فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين كفاءة نظام التعليم من جهة وارتفاع مستوى فعالية الإفادة من المكتبة المدرسية من جهة أخرى. ويرتبط تقدير دور المكتبة المدرسية والحرص على استثمار مواردها وخدماتها، بنظام التعليم القادر على تنمية قدرة التلميذ على الاكتشاف والمشاركة والابتكار، لا النظام القائم على التلقين والاستظهار. ويعنى النظام الأول الكثير من الإيجابيات من جانب المتعلم الذى يتعامل مع المكتبة كما يتعامل مع المختبر؛ فكما يتعامل التلميذ مع المختبر لكى يكتشف بنفسه حقائق لم يكن يعرفها، فإنه يتعامل مع المكتبة المدرسية، بتوجيه من المدرس، للحصول على المعلومات المتصلة بوحدات مقرره الدراسى، لا من مصدر واحد فقط، وإنما من مصادر متعددة، على نحو ينمى قدرة الطالب على المقارنة والتحليل والمناقشة واستخلاص النتائج، ومن ثم قدرته على الاستيعاب وتمثل ما يتم استيعابه، الأمر الذى يدعم القدرة على التحصيل، وضمان نمو الرصيد المعرفى بشكل مطرد.

أما عن الوظيفة التربوية، فإن المكتبة المدرسية، فى ظروفها السوية، تمثل نموذجاً للتنظيم والانضباط؛ فالاستغلال الأمثل للمقرر يقتضى مراعاة الاعتبارات الوظيفية وعلاقة الأنشطة والعمليات ببعضها البعض، وذلك فى توزيع الحيز. كما أن التصنيف المتبع فى ترتيب المقتنيات يكفل وجود كل كتاب فى مكانه المناسب أو حيثما يمكن أن يلتمسه المستفيد. وتوزيع الأنواع والأشكال المختلفة من أوعية المعلومات فى أنحاء المكتبة يحكمه نظام. وعلاقة الفهارس على اختلاف أنواعها بأوعية المعلومات على الأرفف علاقة تكاملية. وجميع موارد المكتبة وخدماتها متاحة للكافة على قدم المساواة. وللتعامل مع المكتبة مواعيده المحددة، ولكل خدمة من خدماتها ضوابطها التنظيمية. ومن شأن كل ذلك أن ينمى لدى المتعامل مع المكتبة المدرسية الاتجاهات الإيجابية نحو النظام، ومن ثم الحرص عليه والالتزام بمقتضياته. وفضلا عن دورها فى تنمية العادات

القرائية السليمة، والاتجاهات الإيجابية نحو البحث عن الحقيقة، فإن المكتبة المدرسية تنمى لدى التلميذ الكثير من القيم والأنماط السلوكية التى لاتقتصر على التعامل مع المكتبات ومصادر المعلومات، وإنما ترتبط بكثير من مناحى الحياة، كاحترام الملكية العامة، والأمانة، والإيثار، والتعاون... إلى آخر ذلك مما يسهم فى تنشئة المواطن الصالح.

ولخدمة الوظيفة التثقيفية، فإن المكتبة المدرسية لا تقتصر فى مواردها وخدماتها على ما يتصل بالمقررات الدراسية، حيث تحرص على توفير أوعية المعلومات التى يمكن أن تلبى حاجة مجتمع المدرسة إلى الثقافة وتوسعة الآفاق. كذلك يمكن للمكتبة المدرسية أن تدعم الأنشطة غير القرائية التى تصب فى قناة التنمية الثقافية، إن لم تسهم فى تنظيم مثل هذه الأنشطة وإدارتها. وعادة ما تؤدى هذه الأنشطة إلى تشجيع الإفادة من المكتبة واستثمار مواردها.

ولا تقل الوظيفة الترويحية للمكتبة المدرسية أهمية عن غيرها من الوظائف؛ فجميع فئات مجتمع المدرسة بحاجة إلى الترويح. ومن هنا كان حرص المكتبات المدرسية على توفير المقتنيات التى يمكن أن تجتذب المستفيدين منها إلى القراءة لأغراض تزجية وقت الفراغ. وعادة ما يكون الإنتاج الفكرى الخيالى من الأعمال الأدبية، على اختلاف صنوف الأدب، هو الأنسب لهذه الوظيفة. ويمكن أن يشاركه فى ذلك بعض الأعمال الموضوعية البسيطة فى مجال التاريخ، وبعض مجالات الفنون والعلوم الاجتماعية والسلوكية، فضلا عن تراجم المشاهير ومذكراتهم. وعلى الرغم من أن الترويح عن النفس، أو تزجية وقت الفراغ فى نشاط مقبول اجتماعيًا، عادة ما يكونا هما الدافع الأساس فى هذه الوظيفة، فإن القراءة الترويحية عادة ما تكون لها نتائجها الثقافية.

والوظيفة الخامسة الأخيرة للمكتبة المدرسية هى الوظيفة الإعلامية. وتتطلب هذه الوظيفة توفير مقومات إحاطة مجتمع المدرسة بما هو جارٍ من أحداث فى محيط اهتمامه، كالصحف اليومية والمجلات العامة، والإذاعة المسموعة، والإذاعة المرئية.. إلى آخر ذلك من القنوات التى تحمل الرسالة الإعلامية التى تعمل على توجيه الرأى العام، على نحو يتفق وأهداف المجتمع وطموحاته.

وعلى الرغم من تصنيف هذه الوظائف على هذا النحو، فى هذا السياق، فإنه ليست هناك، فى الواقع العملى، فواصل بينها، حيث تتداخل حدودها، ويفضى بعضها إلى بعض، فى منظومة متكاملة. والاتفاق واضح بين وظائف المكتبة المدرسية ووظائف المكتبة العامة، وإن اختلف التركيز النسبى على هذه الوظائف فى هاتين الفئتين من المكتبات، اللتين تتبادلان المهام على نحو تكاملى.

انعكاس تطور تقنيات المعلومات على المكتبة المدرسية:

تتمتع المكتبات كمؤسسات، بوجه عام، بحساسية غير عادية لكل ما يطرأ على مجتمعها من تطورات، كما تحرص فى ظروفها السوية على استيعاب هذه التطورات والتعامل معها بوعى، على النحو الذى يعود بالنفع على المجتمع؛ فهى تستثمر من التقنيات، على سبيل المثال، ما يمكن أن يؤدى إلى الارتفاع بمستوى فعالية الإفادة منها، ومن ثم الارتفاع بمستوى فعالية ما ينفق عليها. وتقنيات المعلومات فى تطور مستمر. وللمكتبات ونظم استرجاع المعلومات دور لا ينكر فى تطوير إمكانيات الحاسبات، حيث تشكل ضخامة كم البيانات التى تتم معالجتها وكثافة الإجراءات التى تنطوى عليها المعالجة، فى هذا القطاع من النشاط، تحديا يحرص

اختصاصيو الحاسبات على مواجهته. وتحرص المكتبات المدرسية على استثمار التطورات الجارية فى تقنيات المعلومات، وربما كانت فى مقدمة فئات المكتبات التى اهتمت بالأشكال غير التقليدية لأوعية المعلومات، كالأوعية السمعية، والأوعية البصرية، والأوعية السمعبصرية. وربما كان هذا الاهتمام وراء اتجاه البعض نحو تغيير اسم المكتبة المدرسية إلى مركز مصادر التعلم. وبلغ الأمر فى بعض الأحيان حد وجود مرفقين للمعلومات بالمدرسة فى الوقت نفسه، حيث المكتبة المدرسية، فى رأى مؤيدى هذا الاتجاه، للأشكال التقليدية لأوعية المعلومات، ومركز مصادر التعلم للأشكال غير التقليدية. ولا نرى فى هذا الاتجاه أكثر من مجرد غلاف جديد لبضاعة قديمة، وهو غلاف أثبتت التجربة عدم ملاءمته. ولا يهمنا الاسم، وإن كنا نحرص على ما يشتق من «الكاف والتاء والباء» قدر اهتمامنا بالجوهر. فالكتاب هو الكتاب سواء كان مطبوعًا أو مسموعًا أو مرئيا أو إلكترونيًا، والمكتبة هى المكتبة أيـًا كان شكل الأوعية التى تتعامل بها، والمستفيد من المكتبة والكتاب لن يتغير بتغير الأشكال المادية، لأنه يهتم بالمحتوى فى المقام الأول. حقا يمكن لبعض الأشكال المادية أن تكون أكثر جاذبية من غيرها فى بعض الأحيان، كما يمكن للكتاب المسموع أن يكون أكثر فعالية من المطبوع فى تعلم اللغات على سبيل المثال، كما يمكن للعرض المرئى أو المصور أن يكون أكثر فعالية من النص المطبوع، كما هو الحال مثلا فى عرض الحقائق العلمية، الفيزيائية والحيوية والجغرافية وغيرها. كذلك يمكن لعرض المعلومات بأكثر من شكل واحد فى الوقت نفسه، بالوسائط المتعددة المعتمدة على التقنيات الإلكترونية، أن يضاعف من فرص تأثير هذه المعلومات فى المتلقى. وقد أدى تطور تقنيات الحاسبات وتقنيات الاتصالات، والمزاوجة بين هذه التقنيات إلى دعم مقومات النشر الإلكترونى عبر الشبكات، إلى الحد الذى أصبحنا نتعامل فيه الآن مع ما يسمى بالمكتبة الافتراضية.

ولا يمكن للمكتبات المدرسية، فى ظروف تطورها السوية، أن تكون بمعزل عن هذه التطورات. فهل يمكن لذلك أن يدفع للبحث عن اسم جديد لهذه الفئة من مرافق المعلومات؟ والغريب فى الأمر أن المتحمسين لما يسمى مراكز مصادر التعلم، وهم ينتمون إلى مجال التربية فى الأساس، يسعون لاستعمال هذا الاسم بديلاً عن المكتبات الجامعية، وهم بذلك يرون فى التعليم الجامعى مجرد امتداد للتعليم قبل الجامعى، ولا فارق هناك فى النوع أو فى الدرجة. ومن ثم فإنهم لا يدركون أنهم بنظرتهم هذه يركزون على وظيفة واحدة فقط من الوظائف الثلاث للمكتبة الجامعية، وهى الوظيفة التعليمية، ويتجاهلون الوظيفتين الأخريين، وهما الوظيفة البحثية والوظيفة المجتمعية، وهذه الوظائف الثلاث مرتبطة كما نعلم ارتباطا وثيقًا بوظائف الجامعة، والمكتبة الجامعية أهم سند للجامعة فى النهوض بوظائفها. وتعكس مثل هذه الاتجاهات تصورا خاطئًا للمكتبة، سواء كانت فى المدرسة أو فى الجامعة، ووجه الخطأ فى هذا التصور أنه يرى أن المكتبة إن لم تكن قد أصبحت شيئًا من التراث أو من الماضى فعلاً فإنها تقتصر على الموارد والممارسات والخدمات التقليدية. وينطوى هذا التصور على تجاهل واضح لحقيقة الأمور؛ فالمكتبة، كما ذهب رانجاناثان فى قوانينه الخمسة، وكما أشرنا فى بداية هذا القسم، كائن نام يستجيب لكل ما يطرأ على مجتمعه من تغيرات، ويتمتع بالقدرة على استيعاب هذه التغيرات والتعامل معها على نحو يخدم أهداف المجتمع.

لقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين تطورات متلاحقة فى تقنيات المعلومات،

وبلغت هذه التطورات أقصى معدلاتها خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، واستطاعت المكتبات على اختلاف أنواعها، وحيثما توافرت لها الظروف المواتية، استثمار هذه التطورات فى دعم مواردها وتطوير خدماتها والارتفاع بمستوى كفاءتها وفعاليتها. ومن ثم فإننا نرى فى المكتبات المدرسية نقطة الارتكاز التى تنطلق منها جميع أوجه الإفادة من تقنيات المعلومات فى مجتمع المدرسة بكل عناصره ومكوناته؛ فهى القادرة على إدارة وتوجيه ما تكفله هذه التقنيات، على نحو يراعى ظروف مجتمع المدرسة ويلبى احتياجاته ويلائم أولوياته واهتماماته وطموحاته. والمكتبة، على الرغم من كل هذه التطورات التقنية، هى المكتبى؛ فبدون هذا العنصر البشرى لا يمكن للمكتبة المدرسية أن تقوم لها قائمة، مهما توافر لها من مقومات مادية وتقنيات عصرية. ومن ثم فإن الأمر يتطلب إعادة النظر فى برامج تأهيل المكتبيين بوجه عام، والعاملين منهم فى المكتبات المدرسية بوجه خاص، على النحو الذى يضمن إكساب هؤلاء القدرة على التعامل الفعال مع تقنيات المعلومات العصرية، واستثمار هذه التقنيات بكفاءة في النهوض بالوظائف التى دأبت المكتبات المدرسية على النهوض بها.

نظرة على واقع المكتبات المدرسية فى الوطن العربى:

هناك جهود لا تنكر فى تطوير خدمات المكتبات والمعلومات فى كثير من الدول العربية، إلا أن هذه الجهود تركز فى معظم الأحيان على مراكز المعلومات المتخصصة، والمكتبات الجامعية، والمكتبات الوطنية، وقلما تهتم بالمكتبات المدرسية. وربما كانت الكويت هى أكثر الدول العربية اهتماما بالمكتبات المدرسية، حيث بدأ هذا الاهتمام فى خمسينيات القرن العشرين، وأسفر عن تطور واضح فى منظومة المكتبات المدرسية. وقد شجع هذا التطور فى المكتبات المدرسية على تطوير نظام التعليم قبل الجامعى، حيث بدأ تطبيق نظام مدارس المقررات فى المرحلة الثانوية فى الكويت عام ١٩٧٩، وأدى تطبيق هذا النظام الى الارتفاع بمستوى فعالية الإفادة من المكتبات المدرسية فى خدمة العملية التعليمية، كما أدى أيضا إلى تنشيط الإفادة من المكتبات العامة.

وتبدو أولويات الاهتمام بقضايا المعلومات فى معظم الدول العربية بحاجة إلى مراجعة، تكفل التوجيه الواعى لهذه الأولويات، على النحو الذى يحقق التكامل والتنسيق والتناغم بين جميع مكونات النظام الوطنى للمعلومات. فغياب دور المكتبة المدرسية يؤدى، على سبيل المثال، إلى عجز طالب الجامعة عن التعامل المثمر الفعال مع المكتبة الجامعية. وتحاول المكتبات الجامعية وبعض الكليات والأقسام التخصصية اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا القصور. وتختلف أشكال هذه التدابير وقنواتها اختلافًا بينًا، كما تتوقف فى بعض الأحيان على المبادرات الشخصية من جانب بعض أعضاء هيئة التدريس. وما لم تكن هذه التدابير فعالة مجدية، فإن خريج الجامعة يخرج إلى الحياة العامة مفتقراً إلى مهارات استثمار المعلومات، الأمر الذى ينعكس سلبًا على نظام المعلومات برمته، ومن ثم على أداء المجتمع بكل قطاعاته.

وقلما يضع نظام التعليم قبل الجامعى المكتبة المدرسية فى الحسبان. بل إن كثيراً من مقومات هذا النظام وعناصره يبدو مناقضًا تمامًا لدور المكتبة المدرسية. ويتجلى ذلك فى مواصفات الكتب المدرسية، وفى تعامل المدرس مع التلميذ، وفى طرق الاختبار والتقييم، وغير ذلك من عناصر العملية التعليمية. ونتيجة لذلك أصبحت المكتبات المدرسية أقرب إلى «المكتبات المنسية» فى بعض الدول

العربية؛ فتصميم مبانى المدارس قلما يراعى احتياجات المكتبات المدرسية، التى تضطر للانزواء فى ركن مهمل لم تر له المدارس وجهاً آخر للانتفاع به. وقلما يكون لهذه المكتبات نصيب من الموازد المالية المخصصة للتعليم، بل إن نصيبها فى حصيلة ما يتم تقاضيه من التلاميذ من رسوم غالباً ما يحوّل لأنشطة أخرى، لا يمكن بحال أن تكون أجدى نفعاً ولا أكثر جاذبية من المكتبات المدرسية، وإنما غالباً ما تكون أقرب منها للاستعراض المظهرى. أما أمين المكتبة المدرسية فهو من المغضوب عليهم، أو ممن زهدوا فى التدريس أو أصبحوا غير قادرين عليه لأى سبب من الأسباب. أما العنصر البشرى المؤهل على نحو مناسب، فإنه فضلاً عن ندرته على المستوى العام، يرى فى ظروف المكتبات المدرسية عامل طرد على طول الخط.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عجز المكتبات المدرسية عن النهوض بمهامها، ومن ثم نسيانها من الناحيتين النظرية والعملية. ولم يعد لها وجود يذكر فى قوائم أولويات السلطات التعليمية بوجه عام. ومما يؤسف له أن مشكلات المكتبات المدرسية تزداد تفاقماً وبشكل مطرد، فى بعض الدول العربية؛ فالمكتبات المدرسية فى خمسينيات القرن العشرين وحتى منتصف ستينياته، فى مصر على سبيل المثال، كانت أحسن حالاً نسبياً مما هى عليه اليوم. فالمكتبات التى كانت نشطة فعلاً تجمدت وعجزت عن مواكبة ركب التقدم، وضاعت فرصتها فى استيعاب التطورات الجارية فى تقنيات المعلومات. وربما كان ذلك من أعراض الدورة الشرسة التى يعانى منها نظام التعليم. وأصبح وجود المكتبات فى بعض المدارس مجرد ذر للرماد فى العيون، لأنها ببساطة لا دور لها الآن فى نظر من كانوا أصحاب حق فى خدماتها، فلا مجال لها فى السباق المحموم من أجل التفوق بالمعايير السائدة فى الوقت الراهن.

وعندما بدأت تقنيات المعلومات الحديثة تطرق أبواب نظام التعليم قبل الجامعى، لم تجد هذه التقنيات المرفق القادر على التعامل الفعال معها بالمدرسة؛ فقد توافرت الحاسبات فعلا فى معظم المدارس، كما ارتبطت كثير من المدارس بشبكات المعلومات والاتصالات وعلى رأسها الإنترنت. إلا أن هذه التقنيات ما تزال تعامل فى الغالبية العظمى من المدارس وكأنها عجلة قد أعيد اختراعها، وليس هناك من تصور واضح لأوجه الإفادة منها؛ فالهوة سحيقة بين ما آلت إليه المكتبات المدرسية وما يمكن أن تحققه هذه التقنيات فى النهوض بالعملية التعليمية.

نظرة مستقبلية:

بعد هذه المحاولة المتواضعة لإبراز بعض مظاهر القصور فى نظام التعليم قبل الجامعى، من منظور تنظيم المعلومات بوجه عام والمكتبات المدرسية بوجه خاص، نحاول إلقاء الضوء على بعض مسارات جهود العلاج والتطوير من المنظور نفسه. فهناك فى تصورنا ارتباط عضوى بين تطوير المكتبات المدرسية وتطوير نظام التعليم قبل الجامعى، بل إننا نرى فى إصلاح أحوال المكتبات المدرسية مفتاحاً لإصلاح حال هذا النظام بأسره، لأن ما يعانيه هذا النظام من مشكلات يرجع فى معظمه إلى تراجع دور المكتبات المدرسية أو تجاهل هذا الدور. وهناك ولا شك عوامل أخرى يراها المتخصصون فى التربية أوضح مما نراها نحن، كزيادة كثافة الفصول الدراسية، وطغيان طوفان الدروس الخصوصية، وقصور الموارد البشرية، وعجز الموارد المالية... إلى آخر ذلك مما يمكن أن يسفر عنه التشخيص من جانب المتخصصين فى التربية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نرى أن أى تصور لمستقبل نظام التعليم قبل الجامعى يتجاهل دور المكتبات المدرسية القادرة على التعامل الفعال

مع تقنيات الحاسبات والاتصالات، وتنظيم استثمار هذه التقنيات فى مجتمع المدرسة، محكوم عليه بالفشل سلفاً. ولمزيد من التوضيح والتأكيد، نرى أن أى تصور لمستقبل نظام التعليم قبل الجامعى، لايعيد للمكتبة المدرسية مكانتها المحورية، فى ظل التطورات الراهنة فى قضية المعلومات وتقنيات المعلومات، لن يغير من سلبيات الواقع الراهن شيئا، وإنما يمكن أن يضيف إليها المزيد.

نحن فى هذا الصدد إزاء مشكلة غير عادية، ولايمكن مواجهتها بتدابير وأساليب تقليدية. وبعبارة أخرى، فإنه ليس هناك من حل سهل لمشكلة صعبة والأمر يتطلب إعادة نظر جذرية في كثير من النظم والممارسات؛ فبرامج تأهيل العاملين بمرافق المعلومات بوجه عام والمكتبات المدرسية بوجه خاص، بحاجة إلى تغييرات نوعية جذرية، فى توجهاتها ومحتواها على السواء، تغيرات تضع فى الحسبان ما أحدثته التطورات التقنية من تغير فى موارد المكتبات، وأساليب العمل فى المكتبات، وتغير أنماط العلاقة بين المكتبات وما تتعامل معه من مؤسسات، وأنماط العلاقة بين المكتبات والمستفيدين من خدماتها، وأنماط العلاقة بين أوجه النشاط المختلفة التى تمارسها المكتبات؛ فلم تعد الحدود الفاصلة بين الإجراءات الفنية، وخدمات المستفيدين، على سبيل المثال، كما كانت، حيث ضاعت معالم هذه الحدود نتيجة للتطورات التقنية، واشتراك المستفيدين فى أداء بعض المهام التى كانت تقتصر على المكتبيين. كما أصبح المتاح للمكتبات من مصادر المعلومات عن بعد، بواسطة الشبكات أكثر بكثير مما يمكن أن يتوافر بها من مقتنيات... إلى آخر ذلك من حلقات سلسلة التطورات التى ينبغى ترجمتها على نحو مناسب فى برامج التأهيل.

وفضلاً عن الموارد البشرية فإن تنفيذ التطوير يتطلب ولا شك المزيد من الموارد المالية التى يرى البعض فى ندرتها حجر عثرة فى طريق التطور المنشود. ولا مشكلة على الإطلاق بالنسبة للموارد المالية إذا ما أعيد النظر بشكل موضوعى فى أولويات الإنفاق؛ فمن الممكن فى مصر على سبيل المثال، توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير المكتبات المدرسية، بحيث لا يشتمل الكتاب المدرسى على نص المقرر الذى ينبغى أن يتجرعه التلميذ، وإنما يكتفى بوحدات المقرر وكيفية إدارة هذه الوحدات عن طريق الجهد المشترك لكل من التلميذ والمدرس والمكتبة المدرسية. ويمكن لذلك أن يحقق اقتصاداً ملحوظاً فى تكلفة هذه الكتب التى تتحملها ميزانية الدولة سنوياً. وقد أثبتت التجربة، وعلى مدى نصف قرن تقريباً، أن فعالية تكلفة الكتب المدرسية فى صورتها الراهنة تكاد تقترب من الصفر، حيث يلقى الغالبية العظمى من التلاميذ بهذه الكتب وراء ظهورهم، ويستعيضون عنها بما يسمى الكتب المساعدة، التى تشكل الآن صناعة رائجة على حساب من لا يزالون يحسنون الظن بالتعليم. ويمكن لفائض تكلفة الكتب المدرسية بعد التطوير أن يسهم فى دعم الموارد المالية اللازمة لتطوير المكتبات المدرسية. ويمكن فى تصورنا لتطوير الكتاب المدرسى وتفعيل دور المكتبة المدرسية، أن يعملا تدريجياً على الحد من الاعتماد على الدروس الخصوصية، وعندئذ يمكن للتلاميذ المشاركة فى دعم الموارد المالية للمكتبات المدرسية بجزء يسير مما كان ينفق على الدروس الخصوصية.

إننا ببساطة نتطلع إلى تغير جذرى فى نظام التعليم قبل الجامعى، يخرجه من دائرة الاعتماد على التلقين والقدرة على الاستظهار، إلى دائرة القدرة على الاكتشاف والابتكار، عن طريق التعليم التفاعلى، والتعليم المعتمد على الحاسب الآلى، والانفتاح على مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها، ومن ثم تجفيف منابع الأمية المعلوماتية التى يعانى منها المجتمع العربى، وذلك بالاهتمام بالمكتبات المدرسية.